إجراءات لا بدّ منها قبل عقد المجلس الوطني

بقلم بشير البرغوثي

...الجهود للتوصل الى اتفاق ...الاطراف الفلسطينية ، ...كثيرا في ان تعقد الدورة ...بحضور جميع هذه الاطراف ...لو حدث غيرذلك ، فان ...عديدة يجب البت فيها قبل ...الدورة بحيث تذهب الاطراف ...اتفاق عدن الى الدورة ...يعرف تحديدا ماذا سيحدث

...الى تجربة الدورات ...ضوء الخلافات التي نشأت ...من الجهد والضحايا ...النقاط على حروف اتفاق ...لا يترك مجال لاية ...مناورة حول مدلولاته، ...ذلك قبل انعقاد الدورة ...لاية مفاجآت او تفسيرات ...عليها الاطراف الذاهبة ...الوطني.

...ان يكون هناك اتفاق على ...الاجراءات والصيغ التي ستخرج ...الجديدة قبل انعقادها ، ...الاتفاق وتلتزم به الاطراف ...عند طرحه على المجلس ...وليس لاجراء اى تغيير ...

وحتى لو عقد المجلس الوطني بدون اشتراك كل الاطراف الفلسطينية فيه فيجب أن لا تتخذ اجراءات او قرارات تغلق الباب امام الاطراف التي قد لا تشترك في الدورة الجديدة ، وامام الحاجة لمواصلة الحوار معها.

ان الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني تواجه عدة مسائل هامة قد يتوقف على حلها توفير الفرص لاعادة فعالية منظمة التحرير. وقد وضع اتفاق عدن حلولا سياسية وتنظيمية لمختلف المآخذ والنواقص التي برزت خلال مسيرة السنوات الماضية. وهذه الحلول ينبغي بلورتها في صيغ عملية قبل انعقاد الدورة الجديدة بحيث يجري الاتفاق سلفا وخطيا على تركيب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والهيئات الاخرى التي نص اتفاق عدن على اقامتها.

ان ذلك ضروري منعا لاية التباسات او تفسيرات غريبة من طراز ان كلمة "كافة" لا تعني كل . وان النص الوارد في اتفاق عدن حول تمثيل "كافة" اجنحة المجلس الوطني في اللجنة التنفيذية لا تعني كل هذه الاجنحة ! وحتى لو لم تشارك بعض هذه الاجنحة في الدورة القادمة فان مصالح الوحدة الوطنية تقضي بابقاء المجال مفتوحا امامها للمشاركة بترك مقاعد خالية لها في اللجنة التنفيذية والهيئات الاخرى! وبعبارات اخرى من الضروري ترجمة اتفاق عدن الى صيغ وقرارات ذات طابع تنفيذي قبل التوجه الى دورة المجلس الوطني بحيث يكون دور هذا المجلس مجرد اقرارها واضفاء الصبغة الشرعية عليها.

وتتضح اهمية هذه المسألة لا من زاوية وجود احتمالات لتفسيرات مختلفة لمدلولات اتفاق عدن وحسب بل ولان اعضاء المجلس الوطني قادمون من بلدان مختلفة ولهم مصالح فيها ويرغبون في العودة اليها. وهم بالتالي معرضون لضغوط متباينة تأخذ بنفس الخطوط التي تتقاطع فيها سياسات الدول العربية.

وليس خافيا ان هناك دولا عربية معنية بافشال اتفاق عدن ، والتمهيد ، مجددا، لاستئناف الاعتماد على المشاريع الاميركية بعد انتخابات الرئاسة هناك. وتأكيد الناطق الرسمي للخارجية الاميركية على مبادرة ريغان بمناسبة الذكرى الثانية لاعلانها، واشارته الى انها ما زالت حية دلالة واضحة على ان الادارة الاميركية ما زالت واثقة من ان "اصدقاءها " في المنطقة مستعدون للتعامل مع هذه المبادرة خصوصا وان الناطق الرسمي الاميركي لم يشر الا للمعارضة الاسرائيلية لهذه المبادرة كمشكلة امام تطبيقها.

لهذا يخطئ من يظن ان دورة المجلس الوطني الفلسطيني ستكون بمنجاة من تأثيرات بعض السياسات العربية، وخاصة اليمينية منها.

ان اتفاق عدن بشقيه السياسي والتنظيمي يغلق الباب امام احتمالات مغازلة المشاريع الاميركية، وحتى تكون قرارات المجلس الوطني في الدورة المقبلة منسجمة مع روحه ومضمونه ينبغي الاتفاق سلفا عليها وعلى الاجراءات الضرورية لوضعها موضع التطبيق ولضمان موافقة المجلس عليها. وهذا يستدعي ان تكون الاطراف الموقعة على اتفاق عدن متفقة وملتزمة تجاه تلك القرارات والاجراءات قبل عقد الدورة الجديدة.

وهذه مهمة لا تقل اهمية عن اتفاق عدن نفسه، بل انه لا يجوز الفصل بين الاتفاق وبين القرارات والاجراءات اللازمة لتطبيقه.

التأكيد الأميركي لمشروع ريغان يعيد الحياة له أو المصداقية لمؤيديه

...من ايام الذكرى الثانية ...مبادرة ريغان بخصوص ...والتي اعتبرت في ...قبل بعض الاوساط ...حولا ايجابيا" في ...

...الى مصير هذه ...ان امال الادارة ...واصدقائها في المنطقة ...عليها قد خابت ...وحتى اولئك الذين ...صورة معيبة عليها ، ...الى "نجوم" اعلام ...التصريحات المؤيدة، ...كافة اجهزة الاعلام ...صمتوا، صمت القبور، ...انتخابات الرئاسة ...ولم يعد هناك من ...بانه يؤيد تلك

...المسؤولين الاميركيين ...منقسمين في التأكيد ...وعدم بقاء هذه المبادرة ...بعد جولة من ...المتناقضة لجين كير ...الى الحديث ...المبادرة ما زالت

...صدفة العودة للحديث ...المبادرة في خضم معركة ...الرئاسة الاميركية. فادارة ...واجهت اخفاقات ...سياستها الخارجية في ...الوسطى، وفي ...مقاطعة اقتصادية ...السوفييتي وبولونيا، ...العدوانية من مثل ...المتوسطة المدى في ...في تطبيق برنامج ...سباق التسلح

النووي، هذه الادارة باتت الان بحاجة الى اضفاء "مسحة" ولو خفيفة من النجاح على سياستها الخارجية من خلال التظاهر بوجود مشروع لديها لحل مشكلة الشرق الاوسط وان هذا المشروع لم يمت ، وهي، ايضا، بحاجة الى تجديد الحديث عن هذا المشروع في مواجهة التأييد العربي والدولي الواسع للمبادرة السوفييتية الخاصة بالشرق الاوسط والتي تتضمن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه مختلف الاوساط المعنية بالنزاع.

هذا الاصرار من جانب الادارة الاميركية على التمسك بمبادرة ريغان التي تتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بل وتعطي نفسها هذا الحق نيابة عنه بتأكيد ضرورة ارتباط "الكيان" الفلسطيني بالاردن، هذا الاصرار يشير الى عزلة السياسة الاميركية عن الواقع، وعدم قدرتها على استخلاص الاستنتاجات من تجربتها في لبنان، واعتمادها اسلوب الاكراه والقوة طريقا لتنفيذ مخططاتها في هذه المنطقة كما في مناطق اخرى من العالم.

فلقد بينت التجربة اللبنانية ان الولايات المتحدة لا تستطيع فرض حل في لبنان على حساب غالبية سكانه، ويتعارض مع المصالح المشروعة لسوريا وللحركة الوطنية اللبنانية والعربية المتحالفة مع الاتحاد السوفييتي. وظهر جليا ان الحل الذى يعيد السلام والاستقلال الى لبنان هو ذاك الذى توافق عليه هذه الاطراف والذى تعمل من اجله.

ولما كان انصار مشروع ريغان بخصوص القضية الفلسطينية ينتظرون "نجاح" مشروع ريغان في لبنان حسب تصريحاتهم واستنادا الى الوعود الاميركية لهم فان قبر مشروع ريغان في لبنان كان هو، في الواقع العملي، قبر مشروع ريغان الخاص بالقضية الفلسطينية رغم مختلف التبجحات ومحاولات التظاهر بغير ذلك.

واذا كانت الادارة الاميركية معنية فعلا بتحقيق سلام عادل في هذه المنطقة، وهذا ما تدحضه مختلف الممارسات الاميركية الرسمية، فان عليها الموافقة على انعقاد المؤتمر الدولي كاطار لحل المشكلة القائمة المسماة مشكلة الشرق الاوسط!

ومثلما دلت تجربة لبنان على انه من المستحيل فرض حل، او انجاح مشروع يتجاهل الاطراف المعنية ويتعارض مع مصالحها، كذلك الامر ، وبصورة اكثر خطورة ، من غير الممكن التوصل الى حل عادل دون مشاركة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد . السوفييتي والاوساط الاخرى المعنية بالنزاع في هذه المنطقة.

والتأكيد من قبل الرسميين الاميركيين على ان مشروع ريغان ما زال حيا هو اشبه بالقول "عنزة ولو طارت" بغض النظر عن عدد والقاب الذين تلقفوا هذا التأكيد!

حماية احتكار موظف في الحكم العسكري وراء منع المتاجرة بالزعتر

كشفت صحيفة (كول هعير) الاسرائيلية النقاب عن الدافع الحقيقي الذى حدا بادارة الحكم العسكرى الى اصدار امرها رقم ٣٩٣ قبل سنوات بمنع المتاجرة بالزعتر الا باذن رسمي.

ويتضح من المقال المنشور في الصحيفة المذكورة حول الموضوع ان ادعاء سلطات الحكم العسكرى في حينه بان قرارها جاء للمحافظة على هذه النبتة لئلا تزول هو ادعاء باطل وان الهدف الاساسي كان لضمان احتكار عائلة يهودية تتاجر بها للاسواق في المناطق المحتلة هي عائلة "بن حيروت" من موشاب آلون في الجليل.

ويظهر من التحقيق المذكور ان ابن هذه العائلة المدعو زئيف والذى عمل لمدة ١٧ عاما في الادارة العسكرية في المناطق المحتلة قد قام بترأس طاقم تجارب لتطوير نبتة الزعتر البرية بحيث يمكن زراعتها وتسويقها تجاريا، وقد افلحت هذه التجارب التي جرت في مزرعة تقع في قضاء جنين قبل ثلاث سنوات ونقلت البذور من هناك الى موشاب الون في الجليل حيث احتكرت زراعتها عائلة حيروت واصبحت مهنتها الاساسية وقامت ببيع البذور ايضا الى مزارعين في يبنال وقرية طابور وصفورية، واخذت تعهدا على هؤلاء المزارعين بتصنيع انتاجهم لدى مصنع حيروت في الموشاب المذكور والذى يملكه يورام بن زئيف واصبحت العائلة بذلك الوحيدة المالكة لرخصة تسويقه.

ويعترف يورام بان العائلة اجرت مفاوضات حول الموضوع مع سلطة المحافظة على الطبيعة في ادارة الحكم العسكرى بحضور ضابط شؤون التجارة والصناعة ومديرى الاقتصاد والزراعة، حيث طلب المسؤولون ان يكون قطف الزعتر خاضعا للرقابة وطرحت العائلة مشكلة التعامل مع اسعار الزعتر المنخفضة لدى التجار العرب.

ويقول يورام ان كل مشاكل الزراعة اساسها منطقة (يهودا والسامرة!) وتبدأ المشكلة حين يحاول هؤلاء تسويق انتاجهم في الاسواق الاسرائيلية ولذلك يجب اقفال الباب في وجوههم.

واعترف يورام بن زئيف ان اباه قد شارك في جلسات الادارة العسكرية الخاصة بتسويق الزعتر والتي صدر عنها امر المنع المذكور وذلك لاحتكار اسواق القدس والمناطق المحتلة الاخرى وفرضت بذلك غرامة ٢٥٠ الف شاقل على المخالفين لهذا القرار.

ويدافع عن هذا القرار فيقول ان التسويق عن طريق العائلة فقط يضمن مراقبة الانتاج كما انه يضمن اسعارا جيدة كي يكون هذا الانتاج مربحا من الناحية التجارية ،ويدافع عن حق العائلة في ذلك وهي التي بذلت الجهود والمبالغ الطائلة في تطوير نبتة الزعتر !!

وهكذا تم اعتقال هذه النبتة الكريمة المتواضعة صديقة الفقراء والمسحوقين.